

رد على مقال "حزب التحرير الإسلامي.. ٦٢ سنة من الخلافات و«التشرد» الفكري والسياسي" المنشور في موقع صحيفة الشرق الأوسط

السادة في صحيفة الشرق الأوسط،

نشر موقعكم الإلكتروني بتاريخ ٢٠١٤/٠٥/١٣م مقالاً للدكتور موسى الكيلاني بعنوان "حزب التحرير الإسلامي.. ٦٢ سنة من الخلافات و«التشرد» الفكري والسياسي" على الرابط التالي:

(<http://aawsat.com/details.asp?section=39&article=771779&issueno=12950#U3SdkXnfrIX>)

والمقال فيه تناقضات وتجنبات ضد حزب التحرير! وفيه الكثير من المغالطات، فضلاً عن بُعد عن أبسط مقتضيات المهنية الصحفية، وعن مصداقية التحليل، إضافة إلى ما فيه من تهويل يتناقض مع أسس البحث بمختلف مناهجه المعتمدة. ولهذا أرجو التفضل بنشر الرد أدناه.

إنني وقبل عرض شيء من تفاصيل ما ذكرناه أعلاه، أستغرب من أن الكاتب لم يكلف نفسه الرجوع إلى أي مصدر رسمي معتمد في حزب التحرير، مع انتشار مكاتبه الإعلامية وناطقيه الإعلاميين والرسميين في مختلف بلدان العالم، حتى يتحرى الحقيقة في كثير من التناقضات التي (نسخها) من مصادر متعددة المشارب، مختلفة الرؤية والمنهج، فجمع ما فيها من تناقضات دون أن يكلف نفسه بشيء مما يقتضيه منهج البحث الذي درسه ويدرسه في عمله الأكاديمي. إنني لن أتمكن في هذا الرد من تصحيح كل المغالطات حيث المقام لا يتسع لذلك وإنما سأختار بعض ما ورد:

لقد بدأ الكاتب مقاله بذكر خبر عن نشاط لحزب التحرير في الأردن، وذكر أنه في الذكرى التاسعة والتسعين لسقوط الخلافة الإسلامية، علماً بأن الخلافة الإسلامية سقطت سنة ١٩٢٤م، الموافق ١٣٤٢هـ، أي أن الحزب أقام نشاطه في الذكرى الثالثة والتسعين لسقوط الخلافة الإسلامية وليس في الذكرى التاسعة والتسعين، مما يدل على البعد عن التحري والتدقيق في النقل.

وجاء في المقال (... حزب التحرير الذي يعد نفسه التعبير الفلسطيني عن طلائع تنظيمات الإسلام السياسي في القرن العشرين..) وهذا الكلام لم يقل به حزب التحرير ولم يرد في ثقافته وإصداراته، فحزب التحرير هو حزب سياسي مبدؤه الإسلام، فالسياسة عمله والإسلام مبدؤه، وهو يعمل بين الأمة ومعها من أجل استئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، وبالطريقة التي اتبعها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهو يرفع شؤون الناس ببيان معالجات الإسلام لمشاكل الحياة، ويغير على الحكام بالصراع الفكري والكفاح السياسي، والحزب يعمل في أكثر من أربعين بلداً في العالم!!

وجاء في المقال أيضاً: (قدم الأعضاء الخمسة... طلباً رسمياً إلى وزارة الداخلية الأردنية، للسماح بتشكيل حزب سياسي في ١٧ نوفمبر "تشرين الثاني" ١٩٥٢. وقد رُفض الطلب!) وهذا الكلام غير دقيق حيث إن الحزب قد استكمل الإجراءات القانونية المطلوبة في قانون الجمعيات العثمانية المعمول به في ذلك الوقت، وأخذ الـ (العلم والخبر) بحسب القانون.

وبتقديم الحزب بيانه للحكومة مرفقاً بنظامه الأساسي، ونشر الكيفية من قبله في جريدة الصريح العدد ١٧٦ المؤرخ في ١٩٥٣/٣/١٤م، أصبح حزب التحرير حزباً قانونياً يمارس كل الأعمال وفق قانون الجمعيات العثمانية المعمول به، هذا قبل أن يقلب النظام للحزب ظهر المجن ويعتقل أربعة من الأعضاء الخمسة، ويعلن الحرب على حزب التحرير والتي ما زالت مستمرة منذ تأسيسه وحتى يومنا هذا، وما اعتقال الشابين مدحت مرار والجبريني الأسبوع الماضي في عمان إلا دليل على استمرار ذلك العداء وتلك الحرب!!

ويقول كاتب المقال: (أنشأت جماعة من الموظفين المتدينين «حزب التحرير» في القدس، بعد انشقاقها عن الإخوان المسلمين. وقد بدأ المبادرة بالانشقاق، في بداية عام ١٩٥٢، العالم الأزهرى القاضي الشيخ تقي الدين النبهاني، وهو من رجال الحاج أمين الحسيني.) ويثير استغرابنا الانتقائية ومنهج الطرح هذا! فلم يكن العالم الأزهرى القاضي الشيخ تقي الدين النبهاني رحمه الله عضواً في الإخوان المسلمين، ولم يكن من رجال الحاج أمين الحسيني كما (ينسخ) صاحب المقال من أحد مواقع الإنترنت! رغم أن كثيراً من تلك المواقع نفت ذلك لاحقاً!

ثم يقول: (كما حاول الشيخ النبهاني، بعد حصوله على مساعدات مالية كبيرة من لبنان، تشكيل مجموعات عدة تضم كل منها عشرة أعضاء!) وهذا الكلام عار عن الصحة ومحض افتراء حيث إن الحزب اشتهر في الساحة السياسية العالمية بأنه يرفض كل تمويل من خارجه... ويعتبر قبول المساعدات انحرفاً وقضاء على سيادته في قراراته... ولهذا اقتصر على ما يقدمه أعضاء الحزب، مما جعله لا يباع ولا يشتري ولا يرتفع في قراراته إلا للديان سبحانه وتعالى...

وجاء في المقال: (تأكيد كبير على النشاط السري المكثف) فكيف يكون نشاط حزب التحرير سرياً مع كل إصداراته المطبوعة والصوتية والمرئية المنتشرة؟! وكيف يكون نشاطه سرياً ومواقفه الرسمية على الإنترنت كثيرة ونشطة لا تترك شاردة ولا واردة في بلاد المسلمين إلا وتعلق عليها فتبين المشكلة وسببها والعلاج ثم واجب المسلمين؟! ثم كيف يكون نشاطه سرياً في ظل مؤتمراته ومسيراته ومقابلاته الإعلامية التي تعقد في أرجاء المعمورة وبمعظم اللغات المشهورة؟! فكيف يمكن التلميح أو التصريح بأن نشاط الحزب سري؟!!

والعجب العجيب في ذلك الاستنتاج الشاذ الذي ورد في المقال حيث قال: (بسبب فقدانه المرونة السياسية، وعدم أخذه بأحكام التدرج في الوصول إلى الغايات، وعدم تكيفه مع مقتضيات العصر الحديث) ويقول: (عدم تأقلمها مع المتغيرات العالمية أو استيعاب متطلبات القرن الحادي والعشرين وفهمها). إن حزب التحرير ينطلق في أعماله وطريقته من مشكاة رسول الله ﷺ، وليس كما ذكر من أسباب ما أنزل الله بها من سلطان، فحزب التحرير في رؤيته السياسية ينظر للعالم كله من زاوية نظر واحدة وهي الإسلام، والأحكام الشرعية (السياسية وغيرها) لا تتغير بتغير الزمان والمكان، والذي يتغير هو الوسائل والأساليب.

أما دعوى التكيف مع مقتضيات العصر الحديث والتأقلم مع المتغيرات العالمية واستيعاب متطلبات القرن الحادي والعشرين، فإن حزب التحرير الذي مبدؤه الإسلام يقوم عليه، ويسير عليه، ويسعى لتطبيقه، إنما يعمل لتطبيق الإسلام الذي نزل لكل البشر ويناسب كل البشر مهما اختلفت الوسائل والأساليب والأدوات، فإن جوهر الإنسان وحقيقته لا تتغير بتغير الزمن، فكل واحد من البشر لديه حاجات عضوية وغرائز يسعى إلى إشباعها، ولديه عقل يميز، وهذه لا تتغير بتغير الأدوات التي يستخدمونها. أما إن أراد كاتب المقال الأنظمة الوضعية التي تفتقت عنها عقول البشر الناقصة، والأفكار السقيمة فإن الفكر الإسلامي الصحيح جاء ليحل محلها، والمسلمون مكفون بحمل رسالة الإسلام لإخراج الناس من ظلمات الكفر والضلال والشقاء إلى نور الإسلام وعدله وإلى سعادة الدارين.

ويقول الكاتب: (وبسبب موقف الحزب المعادي للقومية العربية وتكفيره لمن ينادي بها، فقد جرى إعدام الشيخ عبد العزيز البدري، من قادة الحزب في العراق)، ويقول أيضاً: (استقطب حزب التحرير عداء المثقفين العرب في رفضه لفكرة الديمقراطية التي اعتبرها نوعاً من الكفر، ويخرج من ملة الإسلام من يؤمن بها، أو يمارسها). إن حزب التحرير بين وبين هاتين المسألتين وغيرهما من المسائل حكم الإسلام، فرسول الله ﷺ يقول في الأولى عن العصبية الجاهلية: «دعوها فإنها نتنة»، والله تعالى يقول في الثانية عن الديمقراطية: «إن الحكم إلا لله» فحق إصدار الأحكام والتشريع هو لله وحده، والديمقراطية تعطي هذا الحق لعقول البشر المحدودة. وأما إعدام الشيخ عبد العزيز البدري رحمه الله فإنما كان لعضويته في حزب التحرير، كما أعدم غيره في العراق وغيرها، وليس بسبب فكرة القومية العربية التي أقحمها الكاتب هنا إقحاماً، فحزب التحرير بين حكم الإسلام في القومية وفي غيرها من الأفكار، ولم يكن إعدامه بسبب تلك الفكرة وإنما لأنه يعمل مع حزب التحرير...

وأخيراً فإننا لا نحب لكاتب المقال أن يكون كحاطب الليل، يجمع الأفعى مع الحطب، فيخلط الغث بالسمين، ويجانب الحقيقة والواقع والتاريخ، وكنا نحب له أن يستوثق من صحة منسوخاته تلك! وللعلم فإن مكاتبنا الإعلامية وأعضاء الحزب منتشرون في العالم والوصول لهم سهلٌ ميسور، وكذلك كنا نحب للصحيفة قبل نشر مثل هذا المقال، أن تستوثق من صحة المعلومات التي فيه فلا تخالف الأسس المهنية الصحفية!

﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾



المكتب الإعلامي المركزي
لحزب التحرير